المبحث الثان

قضية التوفيق بين العقل و النقل عند ابن رشد[1] :

(1)هو قاضي القضاة أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد ،"وكنيته أبو الوليد، فقد كان يكني بها، كما كان جده أبو الوليد يكني بها، وقد ولد أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد في " مدينة قرطبة عام 520هـ - 1126م ، من أسرة لها مركز طويل ومرموق في العلم والقضاء كان جده من أكابر القضاة وإمام المسجد الكبير في قرطبة وصاحب مؤلفات كثيرة في الشريعة وكان والده قاضياً لقرطبة ، فابن رشد نشأ في أحضان أسرة كريمة من أعرق الأسر في العلم توارثت العلم كابراً عن كابر ، نشأ ابن رشد في هذه البيئة الطاهرة فدرس فيها ما يدرسه أهل زمانه من أدب ولغة وحديث وفقه وأصوله وطب وفلسفة وقد نبغ في ذلك نبوغاً شديداً أهله لأن يحمل هذا اللواء الذي حمله أبوه عن جده ثم حمله هو عن أبيه ، وقد ورث ابن رشد وظيفة القضاء عن أجداده كما ورث الكثير من مواهب جده واستعداده الفطري حيث إن الجو العائلي ومجالسة العلماء وأهل الفضل والعلم لها أكبر تأثير على نشأة الإنسان حتى ميز الناس بينهم بالجد والابن والحفيد وقد توفي ابن رشد يوم الخميس التاسع من صفر سنة 595هـ . العاشر من ديسمبر سنة 1189 م . ودفن في مراكش، ثم حمل إلى قرطبة بعد ثلاثة أشهر فدفن فيها ، وبموته وموت أصحابه انتهت الفلسفة من بلاد الأندلس ،وقد خلف ابن رشد تراثا عظيما في مجالات متعددة ومنها :

1- شروح أو مصنفات فلسفية وعلمية وقد بلغت ثمانية وثلاثين كتاباً من بينها شرح ما بعد الطبيعة ، شرح كتاب السماء والعالم . شرح كتاب النفس جوامع سياسة أفلاطون . جوامع الخطابة والشعر وغير ذلك كثير.

2- شروح أو مصنفات طبية، وقد أوصلها بعض الباحثين إلى خمسة عشر كتابا منها كتاب الكليات شرح الأرجوزة المنسوبة إلى ابن سينا مقالة في المزاج مقالة في حميات العفن .

3- مصنفات فقهية وكلامية وقد عدها البعض ثمانية كتب منها كتاب المقدمات . بداية المجتهد ونهاية المقتصد . فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال . كتاب التحصيل .

4- مصنفات أدبية ولغوية هي : 1- الضروري في النحو. 2- كلام على الكلمة والاسم المشتق (ينظر: طبقات الأطباء . ص 489 مؤتمر ابن رشد الذكرى المئوية الثامنة لوفاته . 1 / 35 . كلمة : د/ إبراهيم مدكور في الجلسة الافتتاحية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بين الدين والفلسفة في رأي ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط . د/ محمد يوسف موسى . ص 26 . مكتبة الدراسات الفلسفية . دار المعارف بمصر ، حياة ومؤلفات ابن رشد . د/ عاطف العراقي . ص 19 . بحث ضمن أبحاث الكتاب التذكاري ابن رشد مفكراً عربياً ورائداً للاتجاه العقلي . ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .القاهرة 1993م ، موسوعة الفلسفة . د/ عبد الرحمن بدوي . ح 1 . ص19 . الموسوعة الفلسفية المختصرة . ترجمة: فؤاد كامل وآخرين . ص 15 ،ابن رشد عقيدة ومنهجا. رسالة دكتوراه إعداد. بركات عبد الفتاح. ص 7 . أصول الدين بالقاهرة . ابن رشد فيلسوف قرطبة . د/ ماجد فخري . ص 12 - 15).

تمهيد

في التوفيق بين الدين و الفلسفة

لاشك فيه أن قضية التوفيق بين الدين والفلسفة أو بين الحكمة والشريعة ،أو بين الوحي والعقل كانت إحدى المسائل المهمة التي استرعت انتباه فلاسفة الإسلام ، وجذبت أنظارهم نحوها وكان ابن رشد واحداً من بين هؤلاء الفلاسفة الذين شغلوا بهذه المسألة ، فقد فرضت هذه القضية بنفسها على المحيط الإسلامي .

فمنذ أن دخلت الفلسفة اليونانية إلى البيئة الإسلامية ، وجدت معارضة قوية من جانب كثير من علماء الدين لاسيما الفقهاء والمحدثين . فقد كان فلاسفة الإسلام حريصين على التمسك بعقيدتهم الدينية ، وفي نفس الوقت كانوا مولعين بالفلسفة اليونانية لهذا عملوا على ضرورة التوفيق بينهما وإثبات أنه لا يوجد تعارض بينهما فكلاهما حق والحق لا يعارض الحق . ولما كان ابن رشد واحد ممن اشتغل بالحكمة في بلاد المسلمين كان في الطبيعي أن يكون كذلك ممن تلقي سهام المعارضين للفلسفة والفلاسفة لذا نراه عمل على التوفيق بينهما على الرغم من صعوبة هذا العمل خصوصا بعد هجوم الغزالي علي الفلسفة والفلاسفة في المشرق العربي

و حقا ما يملكه ابن رشد من طاقات وقدرات عقلية أهلته للقيام بمثل هذا الأمر على الرغم من صعوبته ، خصوصاً وأنه نشأ في بيئة ملئت بالمناوئين له والمعارضين لفكره إلا أنه كان يرحمه الله فيلسوف حقيقي انتقل من دور الترجمة والنقل إلى دور الفلسفة الحقيقية ، أو طوع العناصر اليونانية ، ومزجها مزجاً بحيث أمكن أن يوفق بينها وبين الإسلام ، محتفظاً بالأصول الأساسية [1].

و الواقع أن العلاقة بين النقل والعقل أو بين الشرع والعقل علاقة واضحة إذا فهمت على أساس صحيح تتلخص في تأييد الشرع بالعقل وعدم فصل الشرع عن

(1) ينظر : الفلسفة الإسلامية من المشرق إلى المغرب .د. عبد المعطي بيومي ص290 دار الطباعة المحمدية .

العقل هذه هي حقيقة العلاقة ، فلا يمكن فصل أحدهما عن الآخر أو الاستغناء بأحدهما عن الأخر فكلاهما حق ، والحق لا يعارض الحق ، والإنسان لا سيما المسلم محتاج إلى كليهما ، وعلي هذا فإن ما يعده البعض تعارضا بينهما لا أساس له من الصحة ، لأن الذين قدموا واحداً منهم على الآخر لم ينكروا دور الآخر ولم يهملوه أو يعطلوه وآية ذلك أن الذين قدموا النقل قدموه – بعد تعقلهم للألوهية والنبوة والرسالة – وقد ارتضوا ذلك لعلمهم " أن مدارك صاحب الشريعة أوسع لاتساع نطاقها عن مدارك الأنظار العقلية فهي فوقها و محيطة بها لاستمدادها من الأنوار الإلهية فلا تدخل تحت قانون النظر الضعيف و المدارك المحاط بها[1] ".

أما الذين قدموا العقل فقد فعلوا ذلك مدفوعين إلى ذلك بغاية نبيلة تتمثل في الدفاع عن الدين ، وقد دعاهم إلى ذلك كلام أهل الإلحاد في معارضات العقائد السلفية بالبدع النظرية فاحتاجوا إلى الردعليهم من جنس معارضاتهم و استدعى ذلك الحجج النظرية و محاذاة العقائد السلفية بها[2]".

وما أجمل هذه العبارة التي خطها الراغب الأصفهاني بقلمه إذ يقول : " لله – عز وجل – إلى خلقه رسولان أحدهما : من الباطن وهو العقل .والثاني : من الظاهر وهو الرسول ، و لا سبيل لأحد إلى الانتفاع بالرسول الظاهر ما لم يتقدمه الانتفاع بالباطن ، فالباطن يعرف صحة دعوي الظاهر ولولاه لما كانت تلزم الحجة بقوله ، ولهذا أحال الله من يشكك في وحدانيته وصحة نبوة أنبيائه على العقل ، فأمره بأن يفزع إليه في معرفة صحتها.

فالعقل : قائد والدين مدد ، ولو لم يكن العقل لم يكن الدين باقياً ولو لم يكن الدين

---

(1) مقدمة ابن خلدون جـ3 ص 1029 تحقيق د/ علي عبدالواحد وافي مهرجان القراءة للجميع صيف 2006م . ط دار نهضة مصر للطباعة
و النشر و التوزيع .

(2)المصدرنفسه

لأصبح العقل حائراً واجتماعهما كما قال تعالى :[... نُّورٌ عَلَى نُورٍ ...}[1].

وإلي مثل هذا يذهب حجة الإسلام الغزالي حيث يقول : " اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع ، و الشرع لم يتبين إلا بالعقل ، فالعقل كالأساس ، و الشرع كالبناء ، ولن يغني أس ما لم يكن بناء ، ولن يثبت بناء ما لم يكن أس .

وأيضاً فالعقل كالبصر و الشرع كالشعاع ، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج ، ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر . فلهذا قال تعالى :{ يَا أهل الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }[2].

و أيضاً فالعقل كالسراج و الشرع كالزيت الذي يمده ، فما لم يكن زيت لم يحصل السراج ، و ما لم يكن سراج لم يضيء الزيت ، وعلى هذا نبه الله سبحانه بقوله تعالى : { اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لّا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاء وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }[3].

فالشرع عقل من خارج ، والعقل شرع من داخل وهما متعاضدان بل متحدان ،ولكون الشرع عقلاً من خارج سلب الله تعالى اسم العقل من الكافر في غير موضع

---

(1) الذريعة إلى مكارم الشريعة . الراغب الأصفهاني ص 207 ، تحقيق د. أبو اليزيد العجمي ، دار الصحوة بالقاهرة ط الأولي 1985 م ، والآية 35 من سورة النور ، وانظر : في الفلسفة الخليقة لدى مفكري الإسلام د . محمد الجليند ص 5 نشر مكتبة نهضة الشرق . جامعة القاهرة ، مقدمة في علم الأخلاق د. نظير محمد عياد ص 16 ، الدار الإسلامية لطباعة والنشر ط الأولي 2004 م .

(2) سورة المائدة الآيتان 15 – 16 .

(3)سورة النور الآية 35 .

من القرآن نحو قوله تعالى : {صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ }[1].

ولكون العقل شرعاً من داخل ، قال تعالى في صفة العقل : {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللهَّ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهَّ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ }[2] فسمي العقل دينا ولكونهما متحدين قال : { نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللهُّ لِنُورِهِ مَن يَشَاء }[3].

فالشرع إذ فقد العقل لم يظهر به شيء وصار ضائعاً ضياع الشعاع عند فقد نور البصر، والعقل إذا فقد الشرع عجز عن أكثر الأمور عجز العين عند فقد النور"[4].

هذه هي حقيقة العلاقة بينهما كلاهما له دور تجاه الآخر – وإن قدم دور الشرع على العقل – ، فلا تعارض ولا تنافر بينهما ، فلا تعارض بين ما أتت به العقول كوسيلة من وسائل المعرفة وبين ما جاء به الوحي المنزل ، وإذا حدث تعارض وتنافر إنما يكون ذلك عند انحراف التفكير واعوجاج طرقه فيتوهم التناقض أو التعارض ، وفي هذه الحالة نقول آسيء فهم العلاقة بينهما ، فالمتدبر لحالهما يدرك ذلك " فالدين له جانبان : جانب صدور . وجانب قبول . أما جانب الصدور فهو الوحي ؛ لأن الأديان صادرة عن الله إلى عباده يحملها الوحي عنه إليهم ، وليس لهذا الجانب إلا مهمة التوصيل .

أما جانب القبول فهو العقل ؛ إذ أن الناس مطالبون من الدين نفسه بعرض مبادئه على عقولهم ؛ لأن في ذلك :

---

(1)سورة البقرة الآية 18 .

(2)سورة الروم الآية 30 .

(3)سورة النور الآية 35 .

(4) معارج القدس في مدارج النفس . للغزالي ص 57 – 85 ،منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط الخامسة ، 14010هـ 1981 م، وانظر الحقيقة عند الغزالي د. سليمان دنيا ص 280 – 281 ، دار المعارف ، ط 5 ، و ينظر : دور النظر العقلي في بناء عقيدة المسلم د. نظير محمد النظير ص 16 : 24 ، بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر العلمي العاشر لكلية دار العلوم جامعة الفيوم (التفكير المنهجي في العلوم الإسلامية) 1428هـ 2008 م .

أولاً : ضماناً لتمييز الأديان الزائفة من الأديان الصحيحة ، والأديان الصحيحة حريصة على أن لا تزاحمها الأديان الزائفة ، ولا وسيلة لهذا التمييز إلا نظر العقل .

ثانياً : تحقيقاً للعدالة الإلهية التي على أساسها يقع التكليف فإنه إذا انكشف لعقل الإنسان صدق الدعوة التي يدعي إليها ثم لم يتبعها مع عدم الموانع تحمل مسئولية المخالفة ، وكان عقابه عدلاً لا يشوبه ظلم .

وعلي العكس من ذلك أنه إذا أشكل عليه الأمر ، مع حرصه على طلب الحق وأخذه بأسبابه فإنه يكون معذوراً في نكوصه عن الأخذ به"[1] .

إن الصلة بين الشرع والعقل صلة وثيقة ، والعلاقة بينهما علاقة تكاملية ولا غني لأحدهما عن الآخر فقد بلغا حداً من الترابط والتكامل يجعل من الصعوبة فصل أحدهما عن الآخر أو الاكتفاء بأحدهما دون الآخر فالأمر بينهما كما يذكر الفيلسوف المسلم " ابن رشد أنهما المصطحبان بالطبع المتحابان بالغريزة[2] .

ومن هنا فإن محاولة إثارة أي عداوة بينهما أو الادعاء بوجود تناقض بينهما إنما يرجع ذلك لسوء الفهم وخطأ النظر إلى طبيعة العلاقة بينهما .

الأسباب التي دفعت بابن رشد للتوفيق بين الدين و الفلسفة :

نظرا لهذه العلاقة الموجودة بين الحكمة و الشريعة فقد عمل ابن رشد علي إثبات ذلك من خلال ما عرف في الفكر الفلسفي بالتوفيق بين الدين والفلسفة ، وهذه المسألة كان ابن رشد أكثر فلاسفة الإسلام اهتماما بها فالمطالع لكتبه يجد أنه قد خصص بعضها لبحث هذه المسألة بعينها مثل كتاب " فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال " ذلك الكتاب الذي يدل بعنوانه علي أنه خصص لإثبات اتصال الدين بالفلسفة ، و أيضاً كتابه الشهير " الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة " فقد

(1) التفكير الفلسفي الإسلامي .د سليمان دنيا ص 219 نشر مكتبة الخانجي ط الأولي 1387هـ 1967 م .

(2) انظر : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال . ابن رشد ص 28 ، تحقيق د. محمد عمارة ، ط 2 دار المعارف .

خصص أيضا للنظر في ذلك الموضوع ، كما نجد أنه تعرض لبحث هذه المسألة في مواضع كثيرة من كتبه ككتاب " تهافت التهافت " مثلاً[1] .

وابن رشد في اهتمامه بهذه المسألة أكثر من غيره كان مدفوعاً بعدة أسباب نجملها فيما يلي : -

1- إيمانه بأن الدين يحث علي النظر و التفلسف فقد نظر في القرآن الكريم في كثير من الآيات فوجد أنه يدعو إلى النظر والبحث في الكون المحيط بنا ، والمتأمل في آيات القرآن الكريم يجد أنها كثيرة من حي دعوتها إلى إعمال العقل والنظر في كل ما يدور حولنا .

قال تعالي:(إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَّ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)[2] .

و قال تعالي : (أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللهُّ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ)[3] .

وقال تعالي : (أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)[4] .

هناك إذا العديد من الآيات التي تدعو الإنسان إلى التأمل والتدبر في خلق الله لهذا الكون حيث إن القرآن الكريم هو الكتاب المسطور ، أما الكون فهو الكون المنظور ولذا حث في التأمل فيه والآيات السابقة تشير إلى تلك الحقيقة .فهذه الآيات دفعت ابن رشد كما دفعت غيرة من فلاسفة الإسلام إلى القول بعدم وجود تعارض بينهما .

---

(1) دراسات في الفلسفة الإسلامية في المغرب د/ عبد الحميد عبد اللاه ، د / نظير محمد عياد ص 129 ط الدار الإسلامية للطباعة والنشر .

(2) سورة آل عمران الآيتان 190 – 191 .

(3) سورة الأعراف الآية 185 .

(4) سورة الغاشية الآيات 17 : 20 .

2- الدفاع عن النظر العقلي الفلسفي ضد الذين نظروا إليه نظرة إنكار وشك وارتياب وضد الذين قاموا بتحريمه تحريماً مطلقاً .

3- إيمانه بأن الفلسفة حق ، و أن الدين حق ، و أنهما يهدفان لغاية واحدة هي سعادة البشرية لذا لزم التوفيق بينهما.

4- وجود بعض الآراء التي تتعارض مع ظاهر الشرع ، وذلك مثل الآراء التي قيلت حول مسائل ، قدم العالم ، العلم الإلهي ، والبعثو ما قيل فيه .

5- رغبة ابن رشد أن يكون بعيدا عن مظنة الشبهة ، وموطن الاتهام ، رغبة منه في القيام بعمله في هدوء باعتبار أن ذلك من صفات الفيلسوف ، وخصائص الموقف الفلسفي وخطواته[1].

4 – اختلاف الأمة الإسلامية حول العقائد الدينية و انقسامها إلي طوائف وفرق تزعم كل طائفة منها أنها علي الحق وتأول النصوص التي لا تتفق مع ما تذهب إليه بأي وجه اتفق .

5 – الدفاع عن نفسه فابن رشد أوذي بسب انشغاله بالفلسفة ولهذا كان لابد له من محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة، وذلك ما قد يجعله بمأمن من الأذى وفي نفس الوقت يستطيع أن يستمر في دراساته الفلسفية بعيداً عن خصومه وخصوم الفلسفة ، فالمفكر حين يلحقه الأذى بسبب انشغاله بشيء ما ، وهو في نفس الوقت حريص عليه يحاول أن يوفق بينه وبين ما يظن البعض أن فيه معارضة له [2].

ومن أجل ذلك كان التوفيق بين الدين والفلسفة من قبل ابن رشد .

6- شعوره القوي بشدة حملة الإمام الغزالي ضد الفلسفة و الفلاسفة هذا الشعور

(1) للوقوف على صفات الفيلسوف وخصائص وخطوات الموقف الفلسفي ينظر :المدخل إلى الفلسفة د. نظير محمد عياد 24 : 28 ، دار الفقي للطباعة بكفر الشيخ ، ط 5 ، 2010 م.

(2)ينظر: مذاهب فلاسفة المشرق د. عاطف العراقي ص 36 – 37 – ط دار المعارف.

هو الذي جعله يبذل جهده لإضعاف أثر هذه الحملة[1].

7- أن هذه المسألة تمثل ركيزة أساسية لمعظم فلاسفة المغرب الإسلامي ، نظرا للموقف المتشدد من الفلسفة و الفلاسفة ، ودليل ذلك أن الواحد من الفلاسفة كان يخصص بعض مؤلفاته لغرض التوفيق بين الدين و الفلسفة .

فابن طفيل مثلا يجعل من الرمزية الشهيرة التي وردت في قصته حي بن يقظان دليلا على أنه لا تعارض بين الدين و الفلسفة بل هما متفقان ، فقد وصل "حيّ " إلى الحقيقة بالنظر العقلي ، وعندما اتصل بصاحبة "آسال " وصف له جميع ما جاء في الشريعة ففهم "حيّ " أن ما وصل إليه صاحبه عن طريق الشريعة ، هو ما توصل إليه من خلال النظر العقلي[2].

وجوب النظر العقلي :

إذا كانت هذه الأسباب مجتمعة هي التي جعلت فيلسوف الأندلس يعمل بكل ما أوتي من علم علي إنشاء علاقته طيبة بين الوحي و العقل ،و إثبات أن الشريعة و الحكمة أختان ارتضعتا لبنا واحدا و أن كلا منهما في حاجة إلي الأخرى فإن في هذا ما يدل على وجوب النظر العقلي ، و يوضح هذا ابن رشد فيقول :" فإن الغرض من، هذا القول أن نفحص، على جهة النظر الشرعي، هل النظر في الفلسفة وعلوم المنطق مباح بالشرع، أم محظور، أم مأمور به، إما على جهة الندب، وإما على جهة الوجوب.

فنقول: كأن فعل الفلسفة ليس شيئاً أكثر من النظر في الموجودات، واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع، أعني من جهة ما هي مصنوعات، فإن الموجودات إنما تدل على الصانع لمعرفة صنعتها. وأنه كلما كانت المعرفة بصنعتها أتم كانت المعرفة بالصانع أتم، وكأن الشرع قد ندب إلى اعتبار الموجودات، وحث على ذلك. فبين أن ما يدل عليه

(1)ينظر: دراسات في الفلسفة الإسلامية في المغرب د/ عبد الحميد عبد اللاه ، د / نظير محمد عياد ص 134.

(2) ينظر: حي بن يقظان ، ابن طفيل ص 226 ، تقديم و تحقيق فاروق سعد ، نشر دار الآفاق بيروت ، ط3 ، 1980م .

هذا الاسم إما واجب بالشرع، وإما مندوب إليه.

فأما أن الشرع دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل وتطلب معرفتها به، فذلك بين في غير ما آية من كتاب الله، تبارك وتعالى، مثل قوله تعالى : " فاعتبروا يا أو لي الأبصار"[1].

وهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلي، أو العقلي والشرعي معاً. ومثل قوله تعالى :(أولم ينظروا في ملكوت السموات و الأرض وما خلق الله من شيء...)[2]؟. وهذا نص بالحث على النظر في جميع الموجودات[3].

وبعد أن يستدل ابن رشد علي أن الشريعة توجب النظر العقلي في الموجودات و اعتبارها من جهة دلالتها علي الصانع يذهب فيقرر ضرورة معرفة الله تعالي وسائر موجوداته بالبرهان فيقول :" و إذا كان الشرع قد حث علي معرفة الله تعالي وسائر موجوداته بالبرهان وكان من الأفضل – أو الأمر الضروري – لمن أرد أن يعلم الله تبارك و تعالي وسائر الموجودات بالبرهان ، أن يتقدم أولا فيعلم أنواع البراهين وشروطها ، وبماذا يخالف القياس البرهاني القياس الجدلي ، و القياس الخطابي ، والقياس المغالطي ، ولا يمكن ذلك دون أن يتقدم فيعرف قبل ذلك ما هو القياس المطلق ؟ وكم أنواعه ؟ وما منه قياس ؟ وما منه ليس بقياس ؟ وذلك لا يمكن أيضاً الا و يتقدم فيعرف قبل ذلك أجزاء القياس التي منها تركبت أعني المقدمات و أنواعها.

فقد يجب علي المؤمن بالشرع المتمثل أمره بالنظر في الموجودات أن يتقدم فيعرف هذه الأشياء التي تنزل من النظر منزلة الآلات من العمل [4].

فابن رشد هنا يوجب علي الناظر في الموجودات معرفة هذه الأشياء قبل النظر ،

---

(1) سورة الحشر الآية 2

(2)سورة الأعراف الآية 185

(3) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، ابن رشد ص 22 .

(4) المصدر السابق ص 22 .

ويرد ابن رشد علي قول من يقول بأن القياس العقلي بدعة فنراه يقول : " و ليس لقائل أن يقول : إن هذا النوع من النظر في القياس العقلي بدعة إذ لم يكن في الصدر الأول فإن النظر أيضا في القياس الفقهي و أنواعه هي شيء استنبط بعد الصدر الأول و ليس يري أنه بدعة فكذلك يجب أن يعتقد في النظر في القياس العقلي ... بل أكثر أصحاب هذه الملة مثبتون القياس العقلي إن النظر في القياس الفقهي إلا طائفة من الحشوية قليلة، وهم محجوجون بالنصوص[1].

وإذا تقرر أنه يجب بالشرع النظر ، في القياس العقلي وأنواعه ، كما يجب النظر في القياس الفقهي ، فإن هذا يوجب علينا – كما يري ابن رشد – النظر في كتب القدماء للوقوف علي ما قالوه في هذا الباب فهو يقول ما نصه : "وإذا كان الأمر هكذا، وكان كل ما يحتاج إليه من النظر في أمر المقاييس العقلية قد فحص عنه، القدماء أتم فحص، فقد ينبغي أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم. فننظر فيما قالوه من ذلك: فإن كان كله صواباً قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب، نبهنا عليه[2].

وابن رشد إذ يقرر النظر في كتب القدماء فإنه يرى أن هذا الأمر ليس متاحا لكل واحد من الناس و إنما يرى أنه خاصاً بطائفة معينة اجتمع لها أمران علي حد ذكره حيث يقول :" فقد تبين من هذا أن النظر في كتب القدماء واجب بالشرع، إذا كان مغزاهم كتبهم ومقصدهم هو المقصد الذي حثنا الشرع عليه، وأن من نهى عن النظر فيها من كان أهلاً للنظر فيها، وهو الذي جمع أمرين أحدهما ذكاء الفطرة، والثاني العدالة الشرعية والفضيلة الخلقية ،فقد صد الناس عن الباب الذي دعا الشرع منه الناس إلى معرفة الله، و باب النظر، المؤدي إلى معرفته حق المعرفة. وذلك غاية الجهل والبعد عن الله تعالى "[3].

ثم يؤكد ابن رشد علي موافقة الشريعة لمناهج الفلسفة و أن من زل نظره أو ساء

(1) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، ابن رشد ص 24.
(2) المصدر السابق ، ابن رشد ص 25.
(3) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، 29 .

فهمه فأمره إليه لا للحكمة أو الشريعة فيقول : " وليس يلزم من أنه إن غوى غاو بالنظر فيها، وزل زال، إما من قبل نقص فطرته، وإما من قبل سوء ترتيب نظره فيها، أومن قبل غلبة شهواته عليه ، أو أنه لم يجد معلماً يرشده إلى فهم ما فيها، أو من قبل اجتماع هذه الأسباب فيه، أو أكثر من واحد منها، أن نمنعها عن الذي هو أهل للنظر فيها. فإن هذا النحو من الضرر الداخل من قبلها هو شيء لحقها بالعرض لا بالذات. وليس يجب فيما كأن نافعاً بطباعه وذاته أن يترك، لمكان مضرة موجودة فيه بالعرض. ولذلك قال عليه السلام للذي أمره بسقي العسل أخاه لإسهال كان به ، فتزايد الإسهال به لما سقاه العسل، وشكا ذلك إليه: "صدق الله وكذب بطن أخيك"[1]، بل نقول: إن مثل من منع النظر في كتب الحكمة من هو أهل لها ، من أجل أن قوماً من أراذل الناس قد يظن بهم أنهم ضلوا من قبل نظرهم فيها مثل من منع العطشان شرب الماء البارد العذب حتى مات من العطش ؛ لأن قوماً شرقوا به فماتوا. فإن الموت عن الماء بالشرق أمر عارض، وعن العطش أمر ذاتي وضروري.

وهذا الذي عرض لهذه الصنعة هو شيء عارض لسائر الصنائع. فكم من فقيه كأن الفقه سبباً لقلة تورعه وخوضه في الدنيا، بل أكثر الفقهاء كذلك نجدهم وصناعهم إنما تقتضي بالذات الفضيلة العملية. فإذاً لا يبعد أن يعرض في الصناعة التي تقتضي الفضيلة العلمية ما عرض في الصناعة التي تقتضي الفضيلة العملية "[2].

ومعني هذا أن العلاقة بين الشريعة والفلسفة علاقة وثيقة بحيث يصعب الفصل

---

(1) الحديث أخرجه : البخاري في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ،7 / 128 حديث رقم تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، نشر : دار طوق النجاة ، الطبعة : الأولى 1422هـ ، أحمد في مسنده 17/ 233 حديث رقم 11146 ، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي نشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م .

(2) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، ابن رشد ص 30 .

بينهما خصوصا و أن الأولي توجب الثانية ، والثانية تخدم الأولي وتؤيدها – فيما يري ابن رشد – فالحكمة " هي صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة، فالأذية ممن ينسب إليها اشد الأذية مع ما يقع بينهما من العداوة والبغضاء والمشاجرة، وهما المصطحبتان بالطبع المتحابان بالجوهر والغريزة. وقد آذاها أيضا كثير من الأصدقاء الجهال ممن ينسبون أنفسهم إليها، وهي الفرق الموجودة فيها"[1].

ومن هنا فابن رشد يؤاخي بين الحكمة والشريعة في المنهج الإسلامي فهو لايحل الفلسفة محل الشريعة الإلهية كما يصنع الماديون الغربيون بل و لا حتى يجعلهما منفصلتين و إنما يؤسس الفكر عليهما معا بعد التوفيق والمؤاخاة بينهما فلا هو يحل الفلسفة محل الشريعة ، و لا الشريعة محل الفلسفة و لا يفصلهما عن بعضهما و إنما ينطلق من النظرة القرآنية التي علمتنا أن الله أنزل الكتاب و الحكمة أي جعل للإصابة مصدراً جاء به الوحي إلي الأنبياء و الرسل ومصدراً يستقل به العقل الإنساني فهما الإصابة في النبوة و الإصابة في غير النبوة هدايتان من الخالق الواحد للإنسان[2].

قال تعالي : (... نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاء وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)[3].

وحدة الحقيقية عند ابن رشد :

من خلال ما تم عرضه نخلص إلى نتيجة مهمة مؤداها أن ابن رشد يري أن الشريعة توجب التفلسف حيث لا تعارض بينهما .

ويساعد على هذا وحدة الحقيقية فابن رشد يرى بأنه ليس هناك سوي حقيقية واحدة قد تتعدد طرق إفهامها للناس لاختلاف فطرهم ولكنها في النهاية واحدة ، يقول ابن رشد :"وإذا كانت هذه الشريعة، حقاً وداعية إلى النظر المؤدي إلى معرفة

(1) المصدر السابق ، ص67 .

(2) ينظر: الموقع الفكري لابن رشد ، د/ محمد عماره ص66 ، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية الكويت 1995 م.

(3)سورة النور الآية 35 .

الحق فإنا معشر المسلمين، نعلم على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع. فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له"[1].

وفي موضع آخر من كتبه يقول:" فالصواب أن تعلم الفرقة من الجمهور التي ترى أن الشريعة مخالفة للحكمة أنها ليست مخالفة لها ، وكذلك الذين يرون أن الحكمة مخالفة لها من الذين ينتسبون للحكمة أنها ليست مخالفة لها ، وذلك بأن يعرف كل واحد من الفريقين أنه لم يقف علي كنههما بالحقيقية أعني لا علي كنه الشريعة و لا علي كنه الحكمة و أن الرأي في الشريعة الذي اعتقد أنه مخالف للحكمة هو رأي إما مبتدع في الشريعة لا من أصلها و إما رأي خطأ في الحكمة أعني تأويل خطأ عليها ولهذا المعني اضطرنا نحن في هذا الكتاب " مناهج الأدلة" أن نعرف أصول الشريعة فإن أصولها إذا تؤملت وجدت أشد مطابقة للحكمة مما أول فيها وكذلك الرأي الذي ظن في الحكمة أنه مخالف للشريعة يعرف أن اضطررنا نحن أيضاً إلي وضع قول أعني فصل المقال في موافقة الحكمة للشريعة[2].

فالحقيقية واحدة و الحق لا يتعدد في جميع الحالات و علي اختلاف أصناف المخاطبين .

ولذا صح القول بأن الحقيقية الدينية و الحقيقية الفلسفية شيء واحد فهما وجهان لعملة واحدة وكل يدركها علي قدر استطاعته و الحقيقية الدينية تتسع " لكلا الفريقين إذ أن الدين للجمهور و الخواص علي حد سواء فالأمر هنا ليس أكثر من مراعاة الحال أو مراعاة اختلاف الطاقات و القدرات "[3].

فالحقيقية إذاً واحدة عند ابن رشد وهذا ما أكده كثير من الباحثين ، يقول هنري كوربان :"لقد كان من الإفراط في الرأي أن ينسب لابن رشد نفسه القول بوجود حقيقتين متعارضتين ، و أن المذهب المشهور القائل بحقيقية مزدوجة كان بالفعل من نسج الرشدية اللاتينية السياسية "[4].

---

(1) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، ابن رشد ص 32.

(2) الكشف عن مناهج الأدلة ابن رشد تحقيق د/ محمود قاسم ص 184 – 185 ، مكتبة الأنجلو المصرية

(3) الحقيقة الدينية والحقيقية الفلسفية لدي ابن رشد د/ محمود زقزوق ص 102 ، ضمن كتاب ابن رشد مفكرا عربيا1993 م.

(4) تاريخ الفلسفة الإسلامية هنري كوربان ترجمة نصير مروة ص 362 ط بيروت 1966م.